البريكسBRICS
والنظام الدولي الراهن

■ د. فتحي فرج البريكي
قسم العلوم السياسية - كلية القانون / جامعة الجبل الغربي

● المقدمة

اتخذ النظام الدولي على مر عصوره المختلفة صيغاً جدلية وديناميكية ، تتداول فيه القوى العظمى مراكز النفوذ ومواضع السيطرة ،وتراوح شكل هذا النظام ما بين تعددية القوى في كثير من الأحوال وثنائية القوى في بعض الأحيان وأحادية القوى في وضع زمني معين كما تحقق للولايات المتحدة الأمريكية .،وخلال تلك الفترات كانت صيغ السيطرة والايدولوجيا السياسية والاقتصادية حاضرة في المشهد ،ولكن ظهر في عالم اليوم تقارب واضح بين العديد من القوى لبناء تحالفات دولية وإقليمية بغض النظر عن وجود أيدلوجية واحدة تجمعها وإنما تجمعها وحدة المصالح ، وربما يصدق ذلك إلى حد كبير على ظهور مجموعة BRICS فهل تملك هذه المجموعة أدوات التغيير العالمي في عالم يشهد تغييرا نحو تعدد الأقطاب بل يتحدث البعض عن انحسار نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية ، فيما يرى البعض الآخر أن الأمر يأخذ مساراً تصحيحيا ويقود إلى وضع تكون فيه صاحبة المكانة الفضلى بين أطراف متقاربة في القوة . [1]

● مشكلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الإمساك العلمي المنظم بجوانب الدور الذي تضطلع به مجموعة بريكس في عملية التكامل الاقتصادي بين أعضائها وذلك من خلال تتبع سياسات المجموعة وانعكاس ذلك على تحقيق أهدافها.

● أهمية البحث

هذا البحث محاولة لاستجلاء واقع التغيرات الجوهرية التي يعيشها العالم في ظل التطور الهائل والمتسارع لاقتصاديات الدول وما يشهده العالم من تكتلات اقتصادية ، وتتبع أهمية هذا البحث من محاولته:

(1) – د. فايز عز الدين ، ضبط توازن القوى وتغيير المعادلة إقليميا ، مجلة شؤون سياسية ، الخميس ، 1-11-2012 .ص30

1 – تقديم تصور نظري وتحليل معلوماتي حول مجموعة بريكس

2 – تقديم إطار نظري ومنهجي يمكن من خلاله التعامل مع الانعكاسات الإيجابية والسلبية لظاهرة التكتلات السياسية والاقتصادية .

● تساؤلات البحث :

يسعى هذا البحث للإجابة على التساؤلات التالية : –

1 – ماهي طبيعة النظام الدولي الراهن وكيف تتوزع عناصر القوة فيه ؟.

2 – كيف تبلورت مجموعة بريكس وما هي أهداف أعضائها؟

3 – ماهي عناصر القوة والضعف المؤثرة على حركة هذه المجموعة في المجال الدولي؟.

4 – ماهي الرؤية المستقبلية لهذه المجموعة ؟.

● منهج البحث :

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ،ويستخدم هذا المنهج في دراسة الظواهـــر و الإحداث والمواقف التي مضى عليها زمن قصير أو طويل من خلال الرجوع إلى نشأة هذه الظواهر والتطورات التي مرت عليها والعوامل التي أدت إلى تكوينها بشكلها الحالي .

ولقد اعتمد البحث على مراجعة وتحليل أهم الأدبيات الحديثة التي تناولت هذه المجموعة بالتحليل وذلك في محاولة للإجابة على تلك التساؤلات بهدف الوقوف على طبيعة التحول في هيكل القوة في النظام الدولي الراهن انطلاقاً من ظهور هذه المجموعة التي تتشكل من مجموعة من الدول الصاعدة .

● المقدمة :

في كتابه (مستقبل القوة) يذهب جوزيف ناي[1] إلى تعريف القوة في القرن الحادي والعشرين باعتبارها رقعة شطرنج ثلاثية الأبعاد في تشبيه لتوزيع القوة في القرن الحالي ، ففي القمة هناك العلاقات العسكرية والتي يصبح العالم فيها أحادي القطبية فالولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة وهي تمثل نصف الإنفاق العسكري للعالم وهي الدولة الوحيدة التي يمكنها التخطيط للقوة العسكرية على مستوى العالم ، أما المستوى المتوسط فهو يمثل العلاقات الاقتصادية ،فنجد عالما متعدد الأقطاب وقد أصبح كذلك منذ عقدين من الزمن ، حيث نجد قوى متعددة مثل الاتحاد الأوروبي والصين والبرازيل والهند واليابان وغيرها من الدول التي يمكنها المساعدة على إقامة التوازن مع القوة الأمريكية ،وإذا ما وصلنا إلى المستوى الأدني من العلاقات بين الدول وهو خروج الأمور عن سيطرة الحكومات وهنا تأتي السلطة والكيانات غير الدولية والذي يمكن أن يتضمن التدفق المالي

1 –Joseph s، Nye ،jr ، future of power;New York ،Public Affairs 2011،pp22.

الذي يفوق موازنات العديد من الحكومات ،وهنا تتوزع القوة على نحو فوضوي .

ومن الصعوبة بمكان تحليل بروز الدور الدولي لمجموعة BRICS التي تضم (البرازيل و روسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) بمعزل عن تحليل طبيعة النظام الدولي الراهن ، بما فيه من تعددية القوة على ذلك النحو الذي أشار إليه ناي .

فدول BRICS هي أسرع دول العالم نموا حالياً وأقلها تأثراً بأزمته العالمية الطاحنة التي اندلعت 2008 ويعول الكثيرون للأمل على اقتصاديات هذه الدول في رفع مستويات النشاط الاقتصادي العالمي بعد الأزمة ، فأثناء الأزمة واجهنا نمطين مهمين للنمو الأول هو نمو سالب وتدهور في أداء الاقتصاديات التي كان يطلق عليها من الناحية التقليدية اقتصاديات المفتاح للاقتصاد العالمي ،والثاني هو استمرار اقتصاديات الدول الناشئة ، بصفة خاصة دول مجموعة BRICS، ومن ثم فإن التوقف بالتحليل عند حدود قوة هذه المجموعة في النظام العالمي الراهن يطرح مجموعة من التساؤلات ،التي تحاول هذه الورقة الإجابة عليها من خلال ثلاثة مباحث رئيسية .

- **المبحث الأول / مفهوم ونشأة مجموعة بريكس:**

ماهي مجموعة BRICS وماهي دواعي نشأتها ؟ وما هي الصيغة التي قامت عليها ؟ ماهي الفرص وما هي التحديات التي تواجه هذه المجموعة ؟ وإلى أي مدى يمكن أن تغير في طبيعة النظام الدولي الراهن ؟ .

- **ماهي BRICS ؟**

لقد صيغ مصطلح دول بريكس لاول مرة من قبل بنك جولدمان ساكس في عام 2001 في أشارة إلى هذا التجمع الذي سيصبح واحداً من واضعي السياسات الاقتصادية في العالم ، عقد الاجتماع الأول لدول بريكس في عام 2009 ،في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية ،وأشار البنك إلى أن النمو الاقتصادي لمجموعة البريكس وما لديها فعلاً من دور رئيسي في التعامل مع التحديات العالمية ما يمكن أن يدفع إلى تحول مركز الثقل على الصعيد السياسي وتقاسمها السلطة في النظام الدولي للقيادة العالمية ، شريطة تبني هذه الدول للقيم العالمية الجديدة . [1]

ومصطلح - BRICS – هو اختصار لأسماء البلدان (البرازيل ،روسيا،الهند، الصين، جنوب أفريقيا). أول من أطلق مصطلح بريك –BRIC– على الدول الأربع الأولى كان "جيم أونيل " كبير المستشارين الاقتصاديين في بنك جولدمان ساكس (Goldman Sachs) في بحث أعده عام 2001 ونشره عام 2003 بعنوان (الحلم مع بريك : الطريق إلى

1 –MukulSanwal,BRICS Now Matter The Changing Global wold ،Institute for Defence Studies and Analyses،india، April 16 ،2012

– (Dreaming With BRICS : The Path To 2050– 2050

،في هذا البحث يتوقع "أونيل" أن تصبح اقتصادات دول بريك مجتمعة عام 2025 أكبر من اقتصادات G6 (الولايات المتحدة الامريكية ،اليابان ، ألمانيا ،فرنسا ،بريطانيا ، إيطاليا) مجتمعه ، وأن اقتصاد الهند سيتجاوز اقتصاد اليابان عام 2032،واقتصاد الصين سيتجاوز اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية عام 2041 .

تم ضم دولة جنوب افريقيا إلى مجموعة بريك عام 2011 في قمة زعماء بريك في سانبا في الصين وذلك بطلب ورعاية صينية ليصبح المصطلح بريكس – BRICS

فالصين لها مصالح حيوية في قارة أفريقيا التي تعتبر سوقاً جذابة للمنتجات الصينية وتعتبر دولة جنوب أفريقيا بوابة الصين "السلمية" على القارة الأفريقية لأن السياسة الخارجية الصينية تنتهج طريق السلمية في علاقاتها مع الدول إلى الآن ومن المتوقع حسب المسؤولين الصينيين أن يستمر هذا النهج إلى عام 2025 وتضم البريكس أكثر من 42 ٪ من سكان العالم ، و 25 ٪ من الدخل القومي العالمي ، وقرابة نصف الاحتياطي العالمي من العملات الأجنبية [1] .

● **دواعي تحالف بريكس :**

بقراءة سريعة للقمم الأربع التي عقدها زعماء بريك في 2009 و 2010 ثم بريكس في 2011 و 2012 ، اتفق الزعماء على السعي إلى تغيير سلمي (بمعنى الإصلاح) للنظام العالمي الاقتصادي والسياسي القائم والذي كرسه مؤتمر بريتونوودز عام 1944، وتداعياته فيما بعد والتي يعد أهمها إيقاف الولايات المتحدة الأمريكية قابلية إبدال الذهب بالدولار عام 1971.

إذاً زعماء بريكس « بوصفها إحدى القطع الرئيسية على رقعة الشطرنج العالمية « يدعون إلى إعادة هيكلة النظام الاقتصادي والسياسي العالمي بما يعطي هذه الدول حقوقها ،فهي ترى أن مقوماتها الاقتصادية تعطيها الحق في المساهمة الفعالة في القضايا الاقتصادية والسياسية الدولية ، [2] وبالنسبة لهذه المقومات فتشكل دول بريكس حوالي 42 ٪ من سكان العالم عام 2010 وتعد من الدول الناشئة التي حققت معدلات نمو أعلى بكثير من الدول المتقدمة فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية في العقد الأخير ، فالنسبة للناتج المحلي الإجمالي حققت نسبة تراوحت بين 8 ٪ عام 2001 ،11 ٪ عام 2005، 18 ٪ عام 2010 وذلك من الناتج المحلي الإجمالي العالمي .

1 – براهما تشلاني ، البريكس : البحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسي ، مركز الجزيرة للدراسات القاهرة ، 18 ابريل 2012،ص18

2 –John Kirton and marina larionova، BRICS ،a new – generation forum with a global reach، «BRICS:The 2012 New Delhi Summit، Published by Newsdesk Media ، 2012 .

وبالنسبة للاستثمارالأجنبي المباشر فقد حصلت دول بريكس على حصة من إجمالي الاستثمار الأجنبي الداخل والخارج في العالم تراوحت بين 10 ٪ عام 2001، 11.6 ٪ عام 2005 ،و 17.8 ٪ عام 2010 .

أما فيما يتعلق باحتياطيات دول بريكس من العملات الأجنبية العالمية كنسبة من إجمالي الاحتياطي العالمي فنجدها 15.5 ٪ عام 2001، و27 ٪ عام 2005 ، و 40 ٪ عام 2010.

وبالنسبة للتجارة الدولية فقد حصلت دول بريكس على نسبة منها تراوحت بين 7 ٪ عام 2001 ،و 10 ٪ عام 2005 ،و 14.8 ٪ عام 2010، وذلك من إجمالي التجارة الدولية. إذاً من الواضح أن مساهمة دول بريكس تزداد أهميتها في النظام الاقتصادي العالمي ، ولكن هذا الوزن المتزايد لا يتوافق مع مساهمتها السياسية في القضايا الدولية لأن طبيعة المؤسسات السياسية الدولية لا تتيح لها ممارسة دورها والسبيل في رأي زعماء بريكس هو إصلاح مؤسسات النظام السياسي في الأمم المتحدة ومؤسساتها كمجلس الأمن الدولي ومجلس حقوق الإنسان – وهذا يستلزم إصلاح المؤسسات الدولية الاقتصادية كصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية .[1]

إذاً اتفقت إرادات ومصالح زعماء بريكس على المضي قدماً في المطالبة بالإصلاح السلمي للنظام الدولي في ضوء التجارب القاسية التي يواجهها النظام الرأسمالي الغربي، والتي كان من أبرز ظواهرها الأزمة المالية العالمية الطاحنة التي اندلعت عام 2008 ولا يزال العالم يعاني من تداعياتها إلى اليوم .

● المبحث الثاني / تكتل مجموعة بريكس

مجموعة «بريكس» تختلف بشكل كبير عن بقية أشكال التجمعات والتحالفات والمنظمات التي شهدتها الساحة الدولية من قبل ، حيث لا يوجد رابط معين مشترك بين الدول الخمس ، سواء كان سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً أو غيره ، كما أنها لا يربطها نطاق جغرافي أو إقليمي ، بل تأتي من أربع قارات مختلفة ،كما أن هناك تبايناً واضحاً في درجات نموها الاقتصادي ومستوياتها الإنتاجية ،حتى المواقف السياسية بينها متباينة بشكل نسبي ، فهي مجموعة محايدة تماماً بالنسبة للتوازنات السياسية العالمية لأنها تضم دولا مختلفة ومتباينة إلى حد كبير في التوجهات السياسية والأنظمة الاقتصادية وتمثل توجهات عالمية مختلفة ،كما أن اهتمام المجموعة يتركز في الأساس على النواحي الاقتصادية والمالية العالمية .ولا يتعرض لأية قضايا سياسية إلا إذا كانت مرتبطة بالشأن

1 – فادي حسن ، تحالف بريكس ،، أزمة الاستقطاب الدولي القادمة ،، واحتمالات الحرب ،مركز عرين للمعلومات القاهرة ،1 يونيو2012.ص24

الاقتصادي العالمي من قبيل مقترحات مثل طرح عملة دولية جديدة أو إصلاح صندوق النقد والبنك الدوليين .

غير أن هذه الدول الخمس بينها رابط ثقافي هام ، وهو أنها لا تنتمي إلى «دائرة الحضارة الغربية «، بل تشكل مزيجاً متميزاً من حضارات مختلفة ،حيث قمة الحضارة الشرقية العريقة : الهندوسية في الهند والبوذية في الصين ،الحضارة السلافية الأرثوذكسية المتميزة عن الشرق والغرب معاً في روسيا ، والحضارة الغربية اللاتينية في البرازيل التي يتميز شعبها بثقافة وفنون متميزة كثيراً حتى عن الدول المحيطة بها ، والحضارة الإفريقية في جنوب إفريقيا .لكن من المؤكد أن الرابط السياسي الذي يربط هذه الدول الخمس ، والذي على أساسه نشأت هذه المجموعة ، هو رفض الهينمة الغربية على الاقتصاد والسياسة العالمية .

هذه الهيمنة التي تسببت في إغراق الاقتصاد العالمي في أزمات يعاني الكثير من أجل الخروج منها .[1]

● **دول بريكس : عناصر القوة ونقاط الضعف :**

يرى جوزيف ناي أنه برغم التوقعات الهائلة بشأن المستقبل الصيني ، إلا أن هذه التوقعات مبالغ فيها ، حتى لو تجاوز الناتج المحلي الإجمالي الصيني ناتج الولايات المتحدة الأمريكية في 2030 (كما يتوقع بنك جولدمان ساكس) فسيكون الاقتصادان متساويان في الحجم ولكن لن يكونا متساويان في التكوين ، فما تزال الصين متخلفة كثيراً عن الولايات المتحدة على الصعيدين الاقتصادي والعسكري ، وهي تركز بصورة رئيسية على منطقتها وعلى التنمية الاقتصادية الخاصة بها ، وبينما يوفر نموذجها الاقتصادي اللينيني الخاص بالسوق قوة ناعمة في البلدان الفاشية،فإن له عكس هذا الأثر في كثير من الديمقراطيات .ووفقاً لناي أيضاً فإن الصين سوف تظل تواجه مشاكل مستقبلية ،حيث سيظل لدى الصين ريف شاسع غير متطور وستبدأ في مواجهة مشاكل سكانية ناجمة عن الآثار المؤجلة سياسة الطفل الواحد التي تتبعها وزيادة على ذلك ، عندما تتطور البلدان ويكون هناك ميل إلى تباطؤ معدلات النمو، وإذا افترض أن معدل النمو في الصين سيكون 6 ٪ ونظيره في أمريكا 2 ٪ فقط عام 2030 فإن الصين لن تتساوى مع الولايات المتحدة في معدل دخل الفرد في وقت ما مستقبلا في النصف الثاني من هذا القرن .

وخلافاً للهند التي ولدت ولديها دستور ديمقراطي ،لم تجد الصين حتى الآن سبيلاً لحل مشكلة المطالب الخاصة بالمشاركة السياسية التي ينبغي أن تتزامن مع زيادة معدل

1 – أحمد دياب ، البريكس ،تكتل القوي الصاعدة ، ملف الاهرام الاستراتيجي القاهرة ،مايو 2011 .ص111

دخل الفرد ، ويقول بعض الخبراء أن النظام السياسي الصيني يفتقر إلى الشرعية ويعاني من استشراء الفساد وأنه عرضة للقلاقل السياسية إذا تداعى الاقتصاد ،كما أنه ما تزال أمام النظام السياسي في بكين تحديات تطوير صيغة تمكنه من إدارة الطبقة المتوسطة الآخذة في التوسع ، وانعدام المساواة بين الأقاليم والامتعاض السائد في أوساط الاقليات الاثنية ، والأهم من هذا وذاك أنه لا يعرف أحد كيف سيتطور مستقبل البلد السياسي وكيف سيؤثر ذلك على نموه الاقتصادي ، كما يسلم جوزيف ناي بأنه من غير المرجح أن تصبح الصين منافسا ندا للولايات المتحدة على الصعيد العالمي ، ومن ثم لا تستطيع أن تتحدى الولايات المتحدة في أسيا . ولكن تبقى نقطة أساسية أشار إليها الرئيس الأمريكي الأسبق بل كلينتون حينما كان رئيسا التقى زيمين عام 1995 بأن واشنطن أشد خشية من ضعف الصين مقارنة بخشيتها من القوة الصينية ، وربما يكون ذلك هو الدافع لتقارب صيني أمريكي مستقلاً.[1]

وفيما يتعلق بروسيا يرى الركابي أنها كوريث للاتحاد السوفيتي تملك قدرات عسكرية وتقنية واقتصادية وبشرية من خلالها تسطيع مواصلة التحدي لأمريكا ، وعرقلة سياساتها وخططها وهي بمعية الصين والدول الصاعدة من مجموعة البريكس يمكنها إيجاد معادلة توازن في العالم خصوصاً وأن صراع الإيديولوجيات قد انتهى كما أن الحرب الباردة على النحو الذي كانت علية بين أمريكا والاتحاد السوفييتي السابق لم تعد واردة في صراعات المستقبل .ولكن في الوقت الذي تحاول فيه الصين أن تكسب المزيد من القوة الاقتصادية فإن روسيا تلتزم مواقف دفاعية وتحاول معالجة مشكلاتها الاقتصادية والديمغرافية (السكانية) ومقاومة توالي التدهور . وبينما تحاول روسيا أن تبقي على نفوذها ودورها العالمي وهيمنتها الإقليمية ، إلا أنها تعاني من تآكل في القدرات العسكرية ومشاكل سكانية وفساد في الأجهزة والمؤسسات ، ومن ثم فهي بحاجة المساعدة للتغلب على مشكلاتها ولن تضحي بأية فرص قد يقدمها لها الغرب .[2]

أما الهند فتعد ثالث أكبر اقتصاد في آسيا ورغم أنها قد اجتازت الركود الاقتصادي إلا أن مركزها الاستراتيجي محفوف بالمخاطر ويلقي عليها أعباء كبيرة ، فقد دخلت الهند في نزاعات مسلحة متكررة منذ عام 1947 مع باكستان وبنجلاديش وسيرلانكا والمالديف بالإضافة إلى حربها الحدودية القصيرة والمهينة مع الصين عام 1962 [3] كما أن الهند بها

1 جوزيف ناي ، القرن الصيني لم يهل علينا بعد ، مجلة الاقتصادية القاهرة، العدد6072 ، الخميس 27 مايو 2010 .ص30

2 عبد الزهرة الركابي ، روسيا ومبدأ النفوذ الاستراتيجي ، مجلة السياسة الدولية العدد يناير 2013 مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام .ص41

3 كارن أبو الخير ، عالم بلا أقطاب : الحقائق الإستراتيجية الجديدة في النظام الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام . 2012ص38

نحو 300 مليون مواطن يعيش الواحد منهم على أقل من دولار في اليوم ونحو 70 ٪ من السكان تحت سن 35، ونحو 50 ٪ تحت سن عشرين ، وتعاني من تعددية عرقية واثنية كبيرة أدت إلى مطالبات عدة بالانفصال خاصة الشعور بالحرمان الاقتصادي ،وتواجه القيادة الهندية كبيرة للحفاظ على تماسكها ووحدتها ، خاصة في مجتمع بالغ التنوع والتعدد، ويعاني من توترات على المستوي الإقليمي والديني والطبقي والأيديولوجي والفئوي ، وهي توترات كفيلة بان تحد من عملية النمو الاقتصادي ، [1]

في هذا السياق تعترف دراسة نشرتها جريدة «نيويورك تايمز» للباحثين «جيم ياردلي» وفيكاسباجـــــاج « بأن هذه الآمال أصبحت الآن في حالة من التبدد أو التعثر رغم أنه سيكون صامدا بوجه ظاهرة التسونامي التي عصفت في عام 2008 باقتصاديات المنظومة الأورو– أمريكية التي بدأت أعاصيرها منذ أزمة الديون والرهون العقارية في كبري مؤسسات وول ستريت بالولايات المتحدة ..

وهذا ما يدفع بالباحثين المذكورين إلى التأكيد على ضرورة أن يستعد قادة الهند الحاليون لمواجهة الحقائق المريرة التي أصبحت تتجلى من ثنايا الأزمات الراهنة التي أنشبت مخالبها في اقتصاديات بلادهم .. صحيح إنهم جاؤوا من مواقعهم الراهنة من خلال صناديق الانتخابات .

لكن هذا لا يعفيهم بالطبع من مسؤولية اتخاذ قرارات لا تروق بالمنتخبين الذين أدلوا بأصواتهم.. وفي مقدمتها ما يتعلق بداهة بتدابير التقشف والحد من الاستهلاك وفي بلد مازالت ملايين من سكانه، إن لم يكن عشرات الملايين ، تعيش أصلا في حدود المزيد والمزيد من شح الإمكانات وشظف الاستهلاك .[2]

عليه تعد قوة إقليمية مثل الصين يصعب أن تتحول إلى قطب عالمي .

وإذا كانت البرازيل من الدول الأصغر حجما والتي في طريقها إلى كسب مقدار ما من النفوذ على الساحة الدولية ،ويتجاوز إنفاقها العسكري الإنفاق العسكري لكل من دول أمريكا الجنوبية مجتمعة (بلغ 33.1 مليار دولار عام 2010) وتحتل مكانة لروسيا والهند والصين في اجتماعات مجموعة العشرين ، وتلعب أدوارا على الصعيد الدولي تتجاوز قدراتها الحقيقية ، لكنها قوة إقليمية هي الأخرى .

وأخيراً جنوب إفريقيا فهي دولة متوسطة الدخل وغنية بالموارد الطبيعية ورغم أنها امتلكت نمواً قوياً خلال الفترة من 2004 – 2008 ، بسبب الاستقرار الاقتصادي والطلب الكلي العالمي على سلعها ، الإ أنة بدأ في التراجع في النصف الثاني من عام 2008

1 الهند .. عوامل النهوض وتحديات الصعود ، مركز الجزيرة للدراسات ، سلسلة دراسات القوي الصاعدة ، خريف 2009.ص 110

2 محمد الخولي ، ما بين قاع الفقر وقمة الثراء ، الهند .. إنجاز التكنولوجيا وآفة اللا مساواة ، البيان الإماراتية 7 يوليو 2012 ،.

بسبب الأزمة المالية العالمية ، وتعاني جنوب أفريقيا من ارتفاع معدل البطالة وتآكل البنية التحتية، مما يعيق النمو الاقتصادي بها ، أن نحو 50 ٪ من سكانها يقع تحت خط الفقر، ويتركز السود في الأقاليم التي تقل دخولها عن الأقاليم التي يقطنها البيض مثل إقليم خاونتك (جوهانسبرج وبريتوريا) الذي يتمتع بنسبة عالية من الدخل الذي يبلغ 33 ٪ من مجموع دخول جنوب أفريقيا .

إذن لدى مجموعة البريكس العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الصعيد الداخلي وهو ما يمثل تحدياً قوياً أمام هذه المجموعة ويتطلب علاجاً كضرورة للتحرك الايجابي على المستوى الخارجي .

ويري المؤيدون لهذا التكتل أنة إذا استمرت دول هذه المجموعة في تحقيق معدلات نموها وتوسعها الحالي فسوف تصبح اكبر قوة اقتصادية في العالم وفي غضون مدى زمني اقصر نسبيا مقارنة بتاريخ النمو الاقتصادي للمجموعات الاقتصادية التقليدية .ويرى الكثير من المؤيدين لقوة هذه المجموعة يستندون إلى عناصر قوة أطرافها ، فمن حيث الحجم يقطن مجموعة BRICS حوالي نصف سكان العالم ، مما يعني أنها تمثل اكبر أسواق العالم من حيث أعداد المستهلكين ، ومن ثم فإنه من المتوقع مع استمرار متوسط تصاعد نصيب الفرد من الدخل في هذه الدول إلى المستويات العالمية أن تصبح أيضا اكبر أسواقه الاستهلاكية الأمر الذي سيفتح أمام هذه الدول فرصا أكبر للنمو[1] .

أضف إلى ذلك أن هذه الدول بالإضافة لكونها قوة سكانية كبيرة فإنها تتمتع بناتج قوي يزيد عن 20 ٪ من الناتج العالمي ، وهذه المجموعة تتمتع بسيولة نقدية هائلة لا تتوفر لكثير من القوي الدولية .فالصين على سبيل المثال تمارس بشكل غير مسبوق دوليا دبلوماسية الأموال السائلة ، مما أدى إلى اتساع رقعة مصالحها الحيوية إلى مختلف أنحاء العالم ، ونمت تجارة الصين عشرة أضعاف مع الولايات المتحدة بين عامي 2000 . 2007 وتجاوزت 142 مليار دولار عام 2008 .

● المبحث الثالث : الدور المؤثر لمجموعة بريكس .

هل تتمكن BRICS من لعب دور مؤثر على الساحة الدولية ؟

ربما كانت دول المجموعة اقرب إلى أن تكون قوى دولية منها قوى عالمية كما سبق الإشارة ، إلا أن هذه الدول مجتمعة قد تكون لها قوة تأثير عالية على صعيد المؤسسات الدولية التي تسيطر عليها قوى الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، ونشير هنا إلى بعدين هامين معلن عنهما بشكل ما أو بآخر من قبل قيادات هذه المجموعة ، البعد الأول وهو بعد اقتصادي والآخر بعد أمني وسياسي عالميين .ففيما يتعلق بالبعد الاقتصادي

1 أ. د. محمد إبراهيم السقا ، هل تغير دول البريكس قيادة الاقتصاد العالمي ؟ ، صحيفة الاقتصادية القاهرة ، العدد 6763 ، 17 إبريل 2012 .

فإن المجموعة خلال قمتها الرابعة في نيودلهي مارس 2012 ناقشت مجموعة من القضايا في مقدمتها إعادة التوازن إلى النظام الاقتصادي العالمي ، إذ أبدوا قلقهم من بطء وتيرة الإصلاحات الجارية حالياً داخل صندوق النقد الدولي [1] كما أصدرت مجموعة من القرارات يأتي على رأسها إنشاء بنك لتنمية دولها لتعبئة الموارد المالية لأغراض تمويل مشروعات البني التحتية والتنمية المستديمة في هذه الدول والاهم هو تقديم التمويل لغيرها من الدول الناشئة والنامية في العالم ، ويتمثل الهدف المعلن لإنشاء هذا البنك في استكمال الجهود الدولية متعددة الأطراف والمؤسسات المالية الإقليمية الرامية إلى دعم النمو والتنمية على المستوى العالمي غير أن الهدف الخفي في رأي الكثير من المراقبين في هذه المجموعة هو إنشاء مؤسسة دولية رديف للمؤسسات الاقتصادية الدولية الحالية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتمكين هذه المجموعة من منافسة هذه المؤسسات من ناحية ومن ناحية أخرى تحرير العالم من تأثير هذه المؤسسات التي تسيطر عليها الولايات المتحدة بشكل أساسى سواء في تحديد إداراتها أو سياساتها أو توجيه عملية اتخاذ قراراتها أومنع توجيه موارد هذه المؤسسات في الاتجاهات التي لاتخدم السياسة الأمريكية على الرغم من أنها من حيث المسمى والطبيعة مؤسسات دولية . [2]

وعلى الرغم من أن البعض من المحللين السياسيين والاقتصاديين يقلل من أهمية هذه الخطوة ويرى أنها قد لا تتخطى نطاقها الإقليمي ، إلا أن البعض الآخر ينتقد هذه الرؤية ويرى أنها تتجاهل القوة المالية الهائلة التي تتمتع بها هذه القوة الاقتصادية وهي صاحبة أكبر احتياطيات نقدية في العالم وهذه الاحتياطيات الضخمة من الممكن أن توفر لمثل هذه المؤسسة الجديدة الطاقة المالية بحيث تتجاوز الطاقة المالية للمؤسسات الاقتصادية العالمية التقليدية ،وليس غريبا أن تطالب هذه المجموعة بإصلاح نظام التصويت في صندوق النقد الدولي ، حيث تمتلك الولايات المتحدة أكبر قوة تصويتية به ، وتوجه قرارات الصندوق في الاتجاه الذي يحقق مصالحها السياسية والاقتصادية في العالم

وفيما يتعلق بالبعد الامنى والسياسى العالمي ، فإن هذه المجموعة – التي تتمتع من دولها دولتان بعضوية دائمة في مجلس الأمن الدولي (الصين وروسيا) – تسعى لمقاومة الهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة على قرارات المجلس ، وازدواجية المعايير التي تتبع في قرارات هذا المجلس ، ربما كان آخرها القرار المرتبط بالتدخل في سوريا ، لذا فإن المجموعة تدعو أيضاً إلى إصلاح مؤسسة مجلس الأمن وتطالب بتوسيع العضوية فيه ، على أن تكون من بين الدول الجديدة دول أعضاء في مجموعة BRICS .

وأخيراً ،،،،فإن توجهات دول " البريكس" بدأت تتأكد شيئاً فشيئاً على المسرح الدولي،

1 – أحمد دياب،السياسة تسير وراء الاقتصاد ،الحياة السعودية ،الأثنين 16 ابريل 2012 .

2 – أ.د محمد إبراهيم السقا ، مرجع سبق ذكره .

فقمة نيودلهي ستكون محطة أساسية في بلورة " نظام جديد " يستعيد تجربة مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية . وعليه فإن " عقيدة سياسية " مغايرة تترسخ لدى زعماء الهند والصين وروسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا . فكيف ستنعكس على إدارة شؤون العالم ؟

يقول ديبلوماسي كبير من دول " البريكس " ، في حديث خاص ، إن التعاون الذي بدأ على مستوى اقتصادي ومالي ، على خلفية الأزمة المالية العالمية الأخيرة ، قد قطع شوطاً لا بأس به باتجاه تشكيل كتلة إستراتيجية تستند إلى " عقيدة سياسية " للمشاركة الفاعلة في إدارة شؤون العالم تقوم على مبدأين أساسيين والقانون الدولي . وهو إنجاز لا يستهان به في ظل التحولات الكبيرة وتوازن القوي الناشئ على أثر الحرب التي شنت ضد النظام الليبي السابق ، و"التحدي " الديبلوماسي القائم فيما يتعلق بالأزمة السورية والملف النووي الإيراني .

هذه المحصلة تختصر أهداف القمة الرابعة لزعماء البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا التي انعقدت في نيودلهي تحت شعار « الحفاظ على الاستقرار والأمن والنمو» على صعيد الحكومة المغايرة للأوضاع الدولية في مختلف نواحي الحياة ، وذلك عبر تعزيز مسارات متآزرة ومتدرجة للتمنية والتطور وإطلاق مبادرات للمشاركة الفاعلة في ميدان الحكم السياسي الدولي الرشيد .

واللافت في هذا الصدد، أن كبار الخبراء الذين يعدون وثائق القمة وبياناتها الختامية أكدوا على ثلاث قضايا محورية هي بمثابة استراتيجية تطبيقية :

أولاً ، دور مجموعة «البريكس» في صياغة برنامج سياسي مشترك خاص بها يستند إلى آليات ذات صدقية ، يقدم حلولاً للقلاقل السياسية والاجتماعية المحلية والإقليمية والدولية الجارية الآن في شكل خاص في دول شمال أفريقيا والشرقين الأوسط والأدنى ومنطقة غرب آسيا .

ثانياً ، يشير هؤلاء إلى تحديين اثنين يتمثلان «بتآكل» مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول على أثر استغلال مفهوم «مسؤولية الحماية « ،التي كانت ذريعة لشن حرب ضد نظام العقيد القذافي، وبالانخراط المتعاظم للجهات الفاعلة غير الرسمية من منظمات وجمعيات أهلية ، في إشارة إلى هيئات استخدمت شبكات التواصل الاجتماعي والتقنيات الحديثة بهدف زعزعة استقرار عدد من الدول . الأمر الذي يستدعي تنسيقاً مشتركاً للنظر فيما يتطابق فعلاً مع القانون الدولي .

ثالثاً ، يوصي كبار الخبراء والموظفين في دول «البريكس» بضرورة تحمل المسؤولية الجماعية لمواجهة المخاطر المحدقة بكل دولة من هذه الدول الخمس ومنها النشاطات الإرهابية ، وتهريب المخدرات وغسل الأموال إلخ،،، وذلك من خلال تبادل المعلومات والمعطيات بين الأجهزة المعنية .

ولايقف اهتمام المسؤولين في هذه الدول الخمس عند الجانب السياسي من العلاقات الدولية بل يتعداها إلى مجالات اقتصادية ومالية وتجارية تشكل «نظاماً جديداً» رؤية وأهدافاً ،وعليه طرح إنشاء مصرف للتنمية تموله رؤوس أموال من دول «البريكس» لتشجيع الاستثمارات في داخلها وفي الدول النامية ،لاسميا بعد تعثر حصولها على إعادة النظر في قيادة وتوجيه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

ونظراً للتقلبات الحاصلة في منطقة الأورو نتيجة الأزمة المالية العالمية ، تعمل دول «البريكس» على بلورة إطارات جديدة لحلول تخفف من وقع الصدمات المالية على هذه الدول ، داخلياً وخارجياً ، وتقديم مقاربة ناجعة لاستشراف أي احتمالات لتباطؤ الاقتصاد العالمي ، وتنفيذ حلول استراتيجية تستوحي من الدروس المستفادة لمسارات التنمية المستدامة .

وثمة مسعى بين الدول الخمس لتشجيع التعاون الثقافي بين النخب والمؤسسات البحثية والتشريعية والأحزاب السياسية والأجيال الصاعدة ، لتعزيز الصلة بين أصحاب القرار العتيدين .

ويبدو أن هذا البناء الجديد السياسي والاقتصادي يؤشر إلى محاولة حثيثة من أجل قيام تكتل دولي يفرض رأيه على صعيد النظام الدولي وسبل إيجاد المخارج المتوازنة . وليس من المستبعد أن تكون قمة نيودلهي مناسبة لإعلان مواقف مشتركة تتناول قضايا منطقتنا ومنها الأزمة السورية ،على سبيل المثال .

● الخاتمة

إن مجموعة بريكس تبقى مفهوماً يبحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسي ،فالأعضاء يبحثون اليوم عن أرضية مشتركة تساعدهم على تحويل مبادرتهم إلى مجموعة جيوسياسية لها وزنها ، وبدون أهداف واضحة وخطة عمل متفق عليها ، فإن بريكس سوف تواجه مخاطر التباين الداخلي مثلما نراه من اختلاف صارخ في أنظمة أعضائها السياسية والاقتصادية والطموح القومي لكل منهم . وتبقى قدرة هذه المجموعة على التأثير العالمي ، مرهونة بمجموعة من الشروط الأخرى ، منها مدى قبول الولايات المتحدة الأمريكية بدور مؤثر لهذه المجموعة ،كذلك قدرة دول المجموعة على التغلب على مشاكلها الداخلية سواء مشاكل اقتصادية أو ديموغرافية أو سياسية وخاصة مطالب المشاركة السياسية وتعميق الديقراطية ، بالإضافة إلى قدرتها على تدشين بنية مؤسسية قوية للمجموعة قادرة على تنظيم وتعظيم قدرات الأعضاء بحيث تساهم في نهضة أعضائها من ناحية ، وقادرة على التحرك على الساحة العالمية من ناحية أخرى في ضوء فتح مجال لأعضاء آخرين وفتح قنوات للتغيير العالمي تتسم بالتوازن وعدم الاصطدام مع المصالح الليبرالية الغربية التقليدية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، أضف إلى ذلك ،فإن مجموعة البريكس في حاجة إلى تطوير قوة ناعمة تستند إلى القدرة على وضع برنامج سياسي يرتب الأولويات بالنسبة للآخرين .

● قائمة المراجع :

1 – د. فايز عز الدين ، ضبط توازن القوى وتغيير المعادلة إقليمياً ، مجلة شؤون سياسية ، الخميس ، 1-11-2012.

2 -Joseph s، Nye ،jr ، future of power;New York ،Public Affairs 2011،pp22

3 – .MukulSanwal،BRICS Now Matter Ln The Changing Global Worder ،Institute for Defence Studiesand Analyses،india، April 16 ،2012،

4 – براهما تشلاني ، البريكس : البحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسي ، مركز الجزيرة للدراسات ، 18 ابريل 2012.

5-John Kirton and marina larionova، BRICS :a new – generation forum with a global reach، «BRICS:The 2012 New Delhi Summit، Published by Newsdesk Media ، 2012 .

6 – فادي حسن ، تحالف بريكس ،،، أزمة الاستقطاب الدولي القادمة ،،، واحتمالات الحرب!،مركز عرين للمعلومات ،1 يونيو2012.

7 – أحمد دياب ، البريكس ،تكتل القوي الصاعدة ، ملف الاهرام الاستراتيجي ،مايو 2011 .

8 – جوزيف ناي ، القرن الصيني لم يهل علينا بعد ، الاقتصادية ، العدد6072 ، الخميس 27 مايو 2010 .

9 – عبد الزهرة الركابي ، روسيا ومبدأ النفوذ الاستراتيجي ، مجلة السياسة الدولية العدد يناير 2013 مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام .

10 - كارن أبو الخير ، عالم بلا أقطاب : الحقائق الإستراتيجية الجديدة في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية ، العدد ، السنة مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام . 2012

11 – الهند .. عوامل النهوض وتحديات الصعود ، مركز الجزيرة للدراسات ، سلسلة دراسات القوي الصاعدة ، خريف 2009.

12 - محمد الخولي ، ما بين قاع الفقر وقمة الثراء ، الهند .. إنجاز التكنولوجيا وآفة المساواة ، البيان الإماراتية 7 يوليو ، 2012.

11 – أ. د. محمد إبراهيم السقا ، هل تغير دول البريكس قيادة الاقتصاد العالمي ؟ ، صحيفة الاقتصادية ، العدد 6763 ، 17 إبريل 2012 .

12 – أ. د. محمد إبراهيم السقا ، هل تغير دول البريكس قيادة الاقتصاد العالمي ؟ ، صحيفة الاقتصادية ، العدد 6763 ، 17 إبريل 2012 .

13 - أ. د. محمد إبراهيم السقا ، هل تغير دول البريكس قيادة الاقتصاد العالمي ؟ ، صحيفة الاقتصادية ، العدد 6763 ، 17 إبريل 2012 .

14 – أحمد دياب،السياسة تسير وراء الاقتصاد ،الحياة السعودية ،الأثنين 16 ابريل 2012 .